التقرير الشهري للمرصد النيابي العراقي لشهر آذار لعام ٢٠١١

عدد الجلسات ١١
عدد الفقرات ٣٨
عدد الفقرات غير المنفذة..... ٩
عدد ساعات الجلسات ..... ٣٣ساعة تقريبا
عدد القوانين المقروءة قراءة أولى..... ١١
عدد القوانين المقروءة قراءة ثانية ٩
عدد القوانين المصوت عليها..... ..... ٢
عدد الاستضافات ٣
عدد البيانات المقروءة..... ١٤
عدد الكلمات المقروءة ١٠
عدد مرات التصويت ٨

ملخص شهر آذار/٢٠١١ لعمل مجلس النواب العراقي

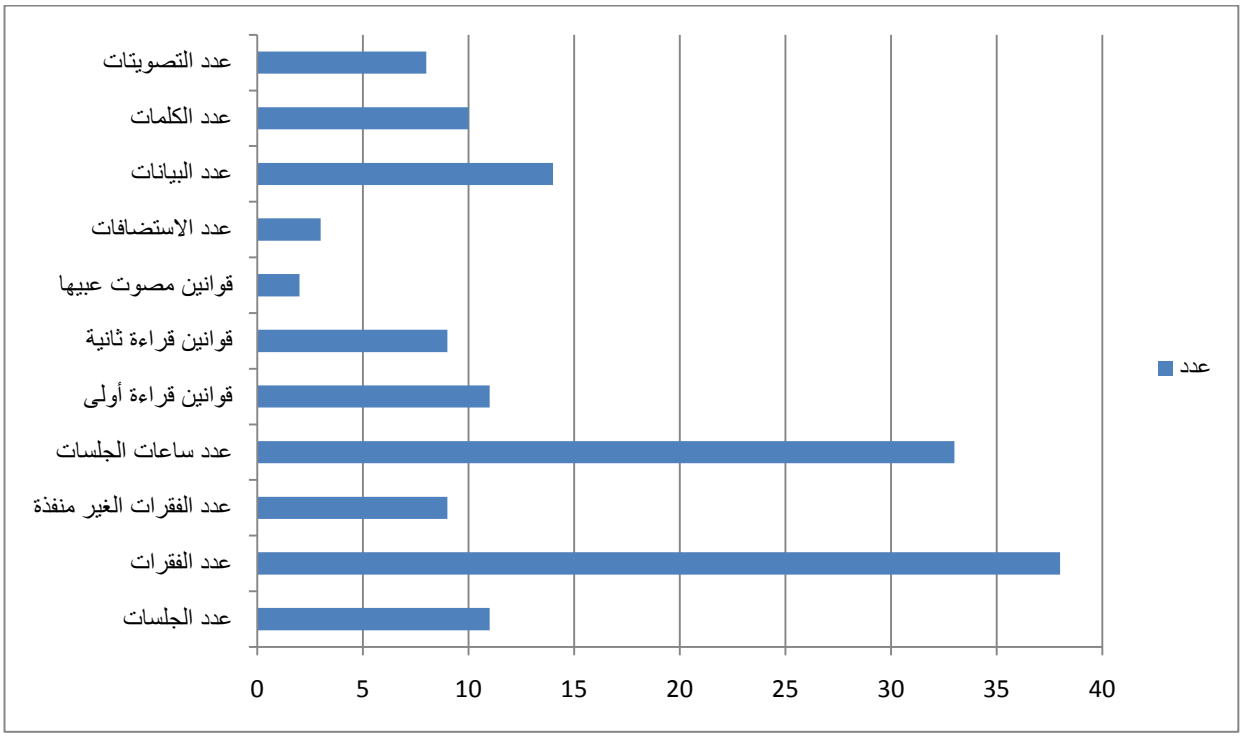

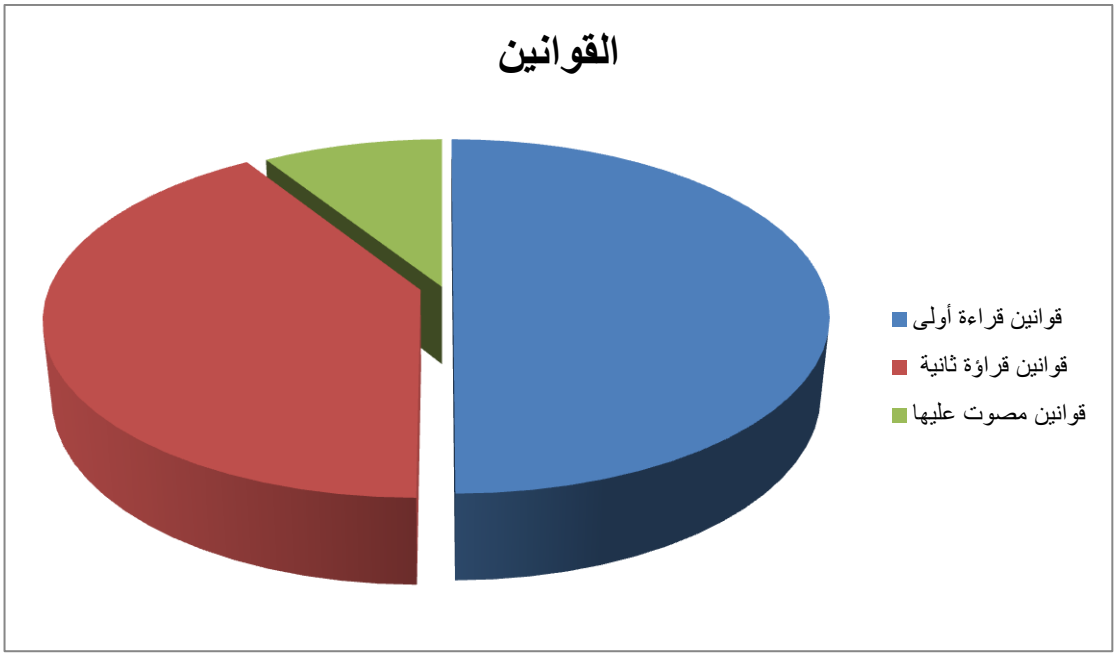
القوانين
قوانين قراءة أولى
قوانين قراؤة ثانية
قوانين مصوت عليها

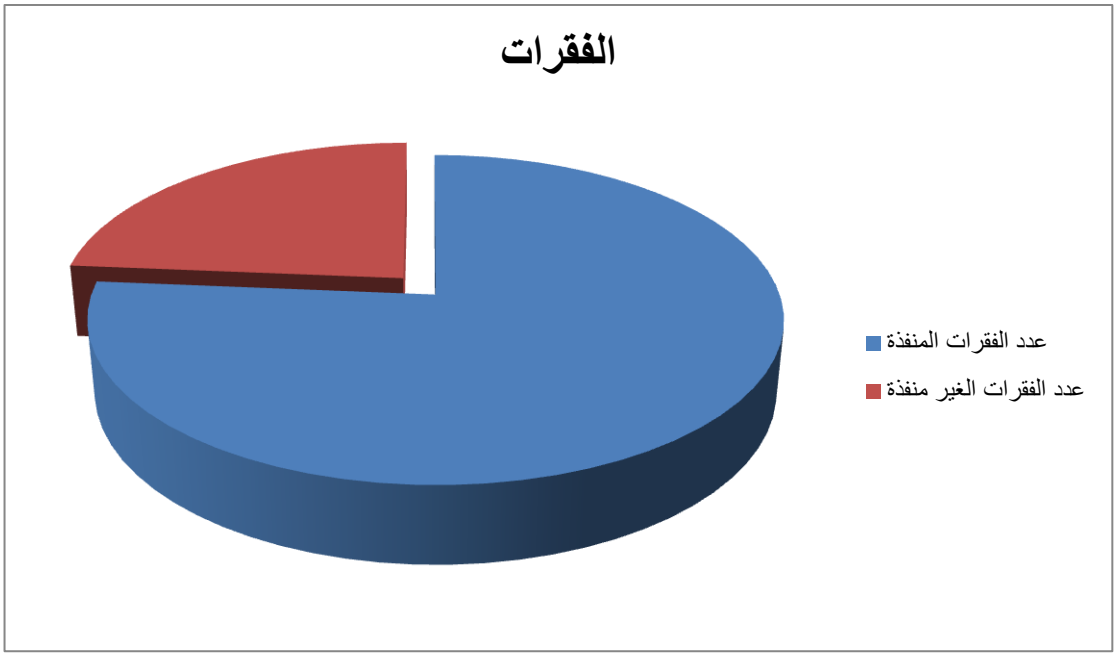
الفقرات
عدد الفقرات المنفذة
عدد الفقرات الغير منفذة

مخطط القوانين حسب اللجان

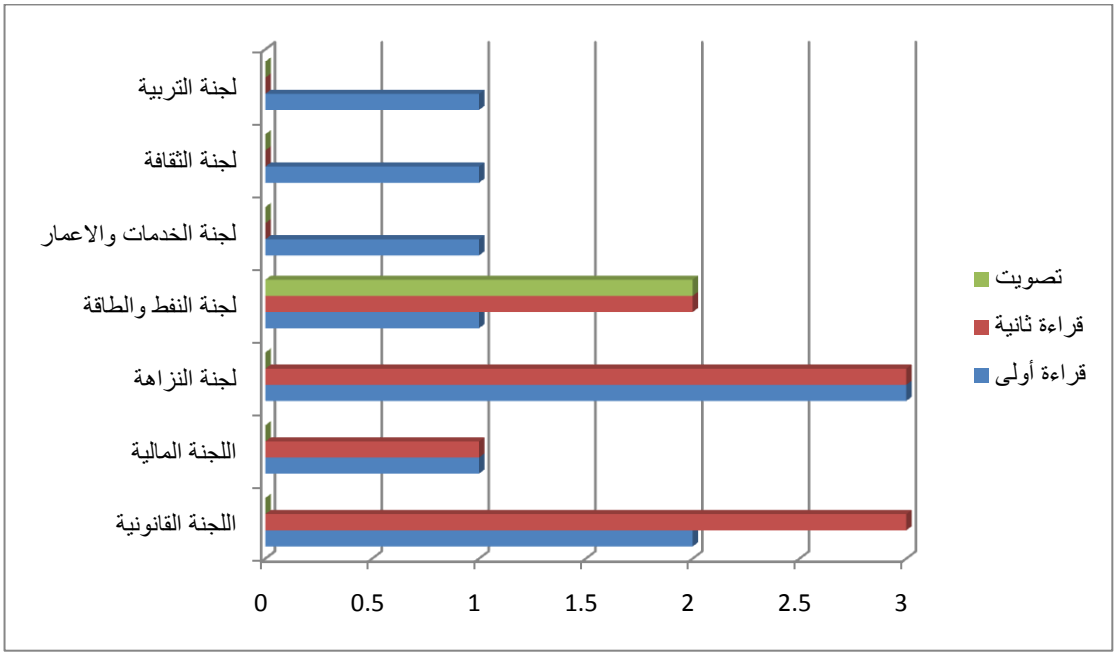

تفاصيل الجلسات لشهر آذار /٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١/٣/٦ عقد مجلس النواب الجلسة الثامنة والثلاثون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وتضمنت الجلسة التالي :

- التصويت على تشكيل لجان تحقيقيه في المحافظات على خلفية التظاهرات الأخيرة
- تلا السيد رئيس المجلس بيانا طالب فيه بوضع لائحة بأهم الأزمات التي يعاني منها الشعب ، داعيا إلى تشكيل خلية أزمات نيابية حكومية مشتركة تضع حلولا عاجلة ونهائية وفقا لجدول زمني محدد ومعلوم للازمات الكبرى في مختلف المجالات
- قدمت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب بيانا بشان التظاهرات اعتمدت فيه على معايير حرية التعبير والحفاظ على حياة الناس ومشروعية المطالب وحرية الصحافة والإعلام ومهنية الأجهزة الأمنية.

- اقترح عبد الهادي الحكيم في بيان له على مجلس النواب وعبر اللجان النيابية تفعيل ما ورد في بيان المرجع الأعلى السيد علي السيستاني بشان التظاهرات
- نفى النائب كمال ألساعدي في بيان تلاه قيامه بأي دور أو إجراء عسكري أو امني ضد المتظاهرين في ساحة التحرير يوم ٢٥ شباط الماضي قائلا "لم يكن لي اتصال بأي من المسؤولين الأمنيين ووجهت لي تهم باطلة من قبل بعض وسائل الإعلام بالوقوف وراء إطلاق النار على المتظاهرين بينما كنت متواجدا في ساحة التحرير بناء على توجيهات مجلس النواب بهدف الاتصال بالمتظاهرين" مطالبا رئيس المجلس وهيئة الرئاسة بالدفاع عن كرامة مجلس النواب وكرامة احد نوابه وتحديد موقف واضح من حملة التشويه التي جرت.
- قراءة تقارير نواب المحافظات عن التظاهرات في محافظاتهم ومطالب المتظاهرين .
- السيد رئيس مجلس النواب أن المجلس سيضيف السيد نوري المالكي رئيس الوزراء بناءا على طلبه في جلسة يوم الخميس المقبل للنقاش بشان المظاهرات وتحديد سقف زمني لأحداث الإصلاحات المطلوبة مبينا إمكانية استضافة المحافظين ومجالس المحافظات مؤكدا انه سيتم تشكيل لجنة تضم ممثلين من عدد من لجان المجلس (الأمن والدفاع والخدمات والأقاليم والمحافظات والنزاهة وشؤون الطاقة) لتلقي تقارير عن مطالب المحافظات وتوحيدها

وتقرر رفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء ٨ /٣ / ٢٠١١.

بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ عقد مجلس النواب الجلسة التاسعة والثلاثون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وتلخصت الجلسة بما يلي :

- التصويت على صحة عضوية ستة من النواب المعترض عليهم وهم كل من السيدات والسادة النواب جواد البولاني وفارس السنجري ومنى صالح مهدي ومحمد الهنداوي وعبد الله خلف محمد وجواد غانم الشهيلي
- أدى السيد جمال شيبان الكيلاني اليمين الدستورية نائبا بدلا عن النائب عبد الكريم السامرائي الذي تولى وزارة العلوم والتكنولوجيا
- القراءة الثانية لمشروع قانون المحكمة الاتحادية مع استمرار النقاش في جلسة مقبلة بعد أن قدمت اللجنة القانونية تقريرها بشان مشروع القانون
- القى السيد رئيس المجلس كلمة بمناسبة عيد المرأة العالمي
- استكمل المجلس قراءة تقارير نواب المحافظات عن التظاهرات الأخيرة
- أعلن السيد رئيس المجلس قرار هيئة الرئاسة القاضي بتمديد عمل مجلس النواب شهرا واحدا إلى ١٤ أيار المقبل، فيما سينظر مستقبلا بإمكانية إلغاء العطلة التشريعية من اجل الاستمرار بتشريع القوانين مبينا وجود مقترح سيتم تقديمه يتضمن قطع مبلغ قدره مليون دينار بدلا عن نصف مليون من راتب النائب الذي يتغيب عن جلسة المجلس
- شجبت النائبة لقاء آل ياسين في بيان عن لجنة الصحة"التصريحات غير المسؤولة للمفتش العام لوزارة الصحة لوسائل الإعلام والتي تهجم فيها على شريحة الأطباء "مشددة على الدور المهم للأطباء بإدامة المؤسسات الطبية كافة خلال السنوات الماضية ، مطالبة رئيس مجلس الوزارة بإقالة المفتش العام لوزارة الصحة فورا إكراما لشريحة الأطباء وإنصافها.

وتقرر رفع الجلسة إلى يوم الخميس المقبل ١٠ /٣ / ٢٠١١.

بتاريخ ٢٠١١\٣\١٠ عقد مجلس النواب الجلسة الأربعون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وتلخصت الجلسة بما يلي :

- استضاف المجلس السيد رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي
- عدد الحضور ٢٤٦ نائب
- تلا النائب يونادم كنا توصيات اللجنة النيابية المشكلة للنظر بالمطالب المشتركة للمواطنين في جميع المحافظات وتضمنت ٢٣ فقرة هي:

١- توفير الطاقة الكهربائية وتحقيق العدالة في توزيعها، ورعاية أصحاب الموالدات في أسعار المحروقات.

٢- إيجاد السبل لتوفي مفردات البطاقة التموينية وتحسين نوعيتها وضمان انتظام وصولها.

٣- حل أزمة السكن ومعالجة مشكلة المتجاوزين وسكنة العشوائيات.

٤- تحسين الخدمات البلدية المقدمة للمواطنين، بما فيها إيصال الماء الصالح للشرب.

٥- بحث ومعالجة إشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمحافظات.

٦- توفير وتوزيع عادل للمنتجات النفطية وإعادة النظر في تسعيرها.

٧- الاهتمام بالعمق الحضاري والتاريخي للبلاد وإحياء التراث العمراني وتجميل الساحات والمتنزهات وتوفير آماكن ترفيهية للعوائل والملاعب الرياضية للشباب.

٨- ايلاء الاهتمام الخاص بالمشاكل البيئية في البلاد.

٩- مراجعة ومعالجة المناهج والبرامج التربوية والتعليم العالي ودعم الهيئات التربوية بتعديل القرار ٩٤ لسنة ٢٠١٠ وشمولهم بالمخصصات المهنية واستكمال بناء المدارس وتوفير الخدمات الصحية وبناء المستشفيات.

١٠- تفعيل الإصلاح الاقتصادي في كافة المجالات وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ورعاية القطاع الخاص.

١١- تعديل قانون التقاعد وتطوير نظام الضمان الاجتماعي والرعايا الاجتماعية وجعلها أكثر استجابة للفئات المهمشة، مثل المرأة بدون معيل والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات دون خط الفقر.

١٢- دعم الفلاحين في توفي المكننة والبذور والأسمدة وبقية متطلبات الزراعة وبأسعار مدعومة وشراء المنتوج منهم.

١٣- وضع برنامج عملي وزمني للقضاء على البطالة والحد من الفقر وتوزيع الدرجات الوظيفية لميزانية العام الحالي بشكل عاجل وعادل.

١٤- اتخاذ إجراءات عملية لمكافحة الفساد المالي والإداري في جميع مؤسسات الدولة.

١٥- الاستمرار في مكافحة الإرهاب وبذل الجهد الأمني لتحقيق الاستقرار في جميع إنحاء العراق والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان.

١٦- إدامة وتفعيل مشروع المصالحة الوطنية والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي وإطلاق سراح المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم.

١٧- إزالة آثار الحروب والعمليات العسكرية وتفعيل عملية تعويض المتضررين من جراء الحروب والنظام السابق والإرهاب والعمليات العسكرية.

١٨- ضمان حرية التعبير عن الرأي والتظاهر وحماية حقوق الإعلاميين وتشكيل لجان تحقيقيه خاصة للتحقيق في الخروقات التي رافقت المظاهرات الأخيرة من سقوط

ضحايا أو اعتداء على المتظاهرين والإعلاميين ومؤسسات الدولة في محافظات (بغداد- نينوى- كركوك – البصرة – الانبار- واسط – الديوانية – السليمانية)

١٩- تفعيل عمل هيأة نزاعات الملكية العقارية بما يسهم في انجازا عمالها وبصورة خاصة محافظة كركوك وصلاح الدين.

٢٠- مراجعة وحل مشكلة الأراضي السكنية المخصصة وفق القرار ١١٧ والموزعة بعد عام ٢٠٠٣ وفي ذات الوقت الأراضي السكنية للمفصولين السياسيين.

٢١- تفعيل دور هيأة الإشراف القضائي ورصد الخروقات في المحافظات والاقضية.

٢٢- تفعيل دور المرأة ورعاية الطفولة والحفاظ على حقوق الأسرة ودعم الشباب والرياضة.

٢٣- الإسراع في أجراء انتخابات مجالس الاقضية والنواحي وإجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات.

- شدد السيد نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء على ان مجلس الوزراء عمل على تكريس مبدأ الشراكة بينه وبين مجلس النواب في العمل كون الحكومة الحالية تمثل حكومة شراكة وطنية تشترك فيها اغلب الكتل النيابية مما وضع الجميع في دائرة المسؤولية .

- السيد المالكي إلى تنظيم استضافات عاجلة لنواب رئيس الوزراء والوزراء لمتابعة ما أنجز من قبلهم مشيرا إلى أن مطالب المتظاهرين والإصلاحات المقدمة من الحكومة تحتاج حوارات بين مختلف الأطراف خاصة بعد توزيع المهام على نواب رئيس مجلس الوزراء مؤكدا عدم تغليب المصلحة الفئوية والحزبية على مصلحة البلد العليا
- طلب في مداخله له السيد النجيفي بتوزيع كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء على السادة النواب لاحتوائها على التزامات يجب متابعتها من قبلهم

وتقرر رفع الجلسة إلى يوم السبت المقبل ١٢ /٣ / ٢٠١١.

بتاريخ ٢٠١١/٣/١٢ عقد مجلس النواب الجلسة الحادية والأربعون برئاسة السيد أسامة النجيفي وتلخصت الجلسة بما يلي :

- أنهى المجلس القراءة الأولى لمشروع قانون رواتب ومخصصات رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ووكلاء الوزارات ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمستشارين وأصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمكافأة الشهرية لرئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء مجلس النواب.
- القراءة الأولى لمقترح قانون ديوان الرقابة المالية.
- استكمال مناقشة مشروع قانون المحكمة الاتحادية.
- أكد السيد رئيس المجلس على ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث (الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء) في مايتعلق بقانون الرواتب الخاص بالهيئات الرئاسية داعيا اللجنة المالية إلى تقديم مقترح قانون ينظم رواتب رئاسة مجلس النواب وأعضاءه وموظفيه على اختلاف درجاتهم وتقديمه بالسرعة الممكنة.
- صوت المجلس بالموافقة من حيث المبدأ وبأغلبية النواب على تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بغية تقليص الفوارق في الرواتب والمساواة في توزيعها.

- تلا النائب عبد الرحمن اللويزي بيانا نيابة عن النائب حسن العلوي تحدث فيه عن محاولات لتشويه دور مجلس النواب من خلال بعض الحملات الإعلامية مشيرا إلى أن مجلس النواب الحالي شكل نقطة مضيئة في المنطقة داعيا إلى اعتبار يوم ١٦ تموز من كل عام يوما لمجلس النواب لتقييم عمل المجلس كونه يصادف تأسيس أول مجلس نيابي عراقي في ١٩٢٤.
- النائب سردار عبد الله بيانا ندد فيه بالقمع الذي يتعرض له الشعب الليبي الشقيق من قبل نظام معمر القذافي مطالبا الحكومة ومجلس النواب بالاعتراف بالمجلس الوطني لثوار ليبيا وان يساهم ممثل العراق في الأمم المتحدة بسحب الشرعية عن النظام الليبي وان يدع السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية أقامة منطقة حظر جوي.
- استنكر النائب لطيف مصطفى عن كتلة التغيير الإجراءات التي تتبعها السلطات الأمنية في السليمانية لمواجهة المتظاهرين معتبرا أن تحريك القوات العسكرية يمثل خرقا للقوانين في الإقليم كونها مخصصة لحماية حدود الإقليم مطالبا بالاعتراف بالتظاهرات الجارية وتحمل السلطات لمسؤولياتها بحماية امن المتظاهرين وإطلاق سراح المعتقلين وضرورة قيام رئيس الإقليم ورئيس الحكومة بالتفاوض مع المتظاهرين.

وتقرر رفع الجلسة إلى يوم الاثنين ١٤ /٣ / 2011

بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤ عقد مجلس النواب الجلسة الثانية والأربعون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وتلخصت الجلسة بما يلي :

- استضافة السيد صالح المطلك نائب رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء الخدميين (كل من السادة وزير التجارة ووزير البلديات والإشغال ووزير العمل والشؤون الاجتماعية)
- دعا السيد صالح المطلك نائب رئيس مجلس الوزراء إلى تشريع قانون صلاحيات مجلس الوزراء متعهدا بالعمل على التصدي لكل الملفات التي تهم أبناء الشعب كاشفا أن المرصود من الموازنة لايلبي الطموح ولكننا نعمل على إيجاد بدائل لتحقيق مانصبو أليه ، مشددا على أهمية تشجيع الاستثمار عبر تقديم التسهيلات الممكنة ودعوة رجال الإعمال المقيمين بالخارج للاستثمار في البلد داعيا إلى إعادة النظر في الملاكات القيادية في الوزارات خلال الشهرين المقبلين.
- أوضح السيد عادل مهودر وزير البلديات والإشغال أن الموازنة المالية لاتكفي لتنفيذ الخطط والمشاريع التي وضعتها الوزارة لافتا إلى أن توجه الدولة سيكون للبناء العمودي خاصة مع الحاجة إلى مليونين وحدة سكنية وليس مع تخصيص الأراضي السكنية بسبب عدم وجود بنية تحتية وخدمات متكاملة مشيرا إلى أن تنفيذ بعض الخطط مرتبط بقيام مجلس النواب بتعديل بعض التشريعات.
- أكد السيد خير الله بابكر وزير التجارة أمكانية تطبيق خطط لتوفير الخزين الاستراتيجي خلال شهرين منوها إلى إجراء مراجعة كبيرة لأداء الملحقيات التجارية في دول العالم موضحا انه تم تحويل المبالغ الخاصة بمنح ١٥ إلف دينار لكل مواطن على المحافظات وتشكيل اللجان الخاصة بتوزيع تلك المبالغ مؤكدا أن الوزارة اهتمت بجودة المواد الغذائية من خلال الاستعانة بشركات عالمية تشرف على إصدار شهادات للمواد المستوردة.
- أكد السيد نصار الربيعي وزير العمل والشؤون الاجتماعية على التعامل بحزم مع أي ملف يشتبه بوجود فساد إداري أو مالي فيه ومحاسبة المتورطين مبينا أن عدد الأيتام ٣٦٩ ألف يتيم نعمل حاليا على توفير فرص عمل لهم فيما بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 949ألف عاطل مشددا على عدم موافقته على إعطاء أي تصاريح عمل للعاملين الأجانب.

وتقرر رفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء ١٥ /٣ / ٢٠١١.

بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥ عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والأربعون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وتضمنت الجلسة ما يلي :

- حضور ٢٢٧ نائبا .
- القى السيد رئيس المجلس كلمة استذكر فيها جريمة قصف مدينة حلبجة مشيرا إلى انه في السادس عشر من آذار عام ١٩٨٨ أقدم النظام الدكتاتوري المقبور على ارتكاب جريمة وحشية في حلبجة راح ضحيتها أكثر من ٥ ألاف شهيد وما يقارب ١٠٠ ألف جريح ومشوه من أبناء شعبنا الكردي فكانت بحق مدينة أزلية تربعت على عرش التاريخ.
- طالب النائب بكر حمه صديق في كلمة ائتلاف الكتل الكردستانية وكتلة التغيير بضرورة أحياء ذكرى فاجعة حلبجة في النظام التربوي والتعليمي وان يكون يوم ١٦ آذار من كل سنة يوما لاستذكار هذه الجريمة وإدانة مرتكبيها كجزء من التزامات الدولة بجميع مؤسساتها إضافة إلى دعوة رئاسة مجلس النواب لتعريف هذه الجريمة بالإبادة الجماعية كما وردت في قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا كي تكتمل صورة الإدانة.
- استعرض النائب محمد الهنداوي في كلمة لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين تضحيات الشعب العراقي عبر آلاف الشهداء والجرحى والمغيبين والمشردين والمعتقلين في مواجهة الدكتاتورية مؤكدة على تلاحم أبناء الشعب في التصدي للدكتاتور المقبور.
- أنهى المجلس القراءة الأولى لمقترح قانون المفتشين العموميين المحال من لجنة النزاهة.
- القراءة الثانية لمشروعي قانوني مجلس القضاء الأعلى.
- تصديق جمهورية العراق على تعديل اتفاقية خط أنابيب النفط الخام الموقعة بتاريخ ٢٧ آب ١٩٧٣ بين جمهورية العراق وجمهورية تركيا.
- أنهى المجلس القراءة الثانية لمشروع قانون إلغاء تصديق عقد وتطوير وإنتاج حقل الأحدب

وتقرر رفع الجلسة إلى يوم الخميس ٢٠١١/٣/١٧.

بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧ عقد مجلس النواب الجلسة الرابعة والأربعون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب وتضمنت الجلسة ما يلي :

- حضور ١٩٦ نائباً
- تلا السيد رئيس المجلس بيانا شدد فيه على إن "مايجري في دولة البحرين واضح للعالم بأنه تحرك شعبي " معربا عن أمله بان" لا نرى عنفا وعنفا مقابلا سواء باتجاه ممتلكات الدولة ومؤسساتها أو التصرفات الشخصية غير اللائقة والاحتكاك المبرر من قبل المتظاهرين والأجهزة الأمنية. "
- استنكرت الكتلة التسوية في بيان ألقته النائبة إقبال علي ، استهداف المحتجين في دولة البحرين طالبت فيه الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي والجامعة العربية إلى اتخاذ مواقف واضحة وفرض العقوبات المناسبة على النظام البحريني حتى تتم الاستجابة لمطالب المحتجين مشيرة إلى أن القلق يساور نساء العراق إزاء مايجري في البحرين داعية الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع البحرين.
- أكد النائب رافع عبد الجبار في كلمة ألقاها عن لجنة العلاقات الخارجية ان اللجنة تتابع بقلق شديد التطورات الأمنية المتسارعة في مملكة البحرين الشقيقة وما يمكن ان تتركه من

تداعيات في غاية الخطورة على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في عموم المنطقة داعين الحكومة العراقية والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة إلى ممارسة دور ايجابي في حل الأزمة البحرينية حقنا للدماء وإبعادا للمنطقة عن خطر التدخلات الخارجية والفتنة

- حيا النائب حسين طالب عمارة أبناء الشعب العراقي في ذكرى الانتفاضة الصدرية ضد النظام البائد بعد استشهاد السيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه التي حدثت في مثل هذا اليوم من عام ١٩٩٩ وراح ضحيتها ٢٤٥ شهيدا، مستعرضا الانتهاكات التي تعرض لها المنتفضون على يد الأجهزة القمعية للنظام البائد مطالبا بإعادة الدور المحجوزة إلى أصحابها
- التصويت على اعتبار جريمة مدينة حلبجة بقصفها بالأسلحة الكيماوية جريمة إبادة جماعية
- صوت المجلس على تعليق جلسته تضامنا مع المتظاهرين في دولة البحرين.

وقد تم رفع الجلسة إلى يوم الأحد ٢٠١١/٣/٢٧.

عقد مجلس النواب الجلسة الخامسة والأربعون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١\٣\٢٧ ، وتلخصت الجلسة بما يلي :

- انهي المجلس القراءة الأولى لمقترح قانون هيئة النزاهة بعدها صوت المجلس على قبول القانون من حيث المبدأ
- نفى السيد رئيس المجلس تعليق الجلسة السابقة لمجلس النواب لمدة ١٠ أيام بسبب الأحداث في البحرين ، مؤكدا أن النظام الداخلي يتيح منح النواب عطلة لمدة أسبوع لمتابعة شؤون المواطنين في المحافظات
- أنهى المجلس القراءة الأولى لمشروع قانون صندوق الإسكان العراقي بعدها صوت المجلس على قبول مشروع القانون من حيث المبدأ.
- قدمت النائبة لقاء آل ياسين طلبا موقعا من ٢٠٠ نائب لإقالة المفتش العام لوزارة الصحة على خلفية التصريحات الإعلامية التي تضمنت إساءته لشريحة الأطباء وإرساله رسالة لمجلس النواب يقلل فيها من شأن أعضاء لجنة الصحة في المجلس فضلا عن انتهاء عقده منذ عدة اشهر.
- أنهى المجلس القراءة الأولى لمقترحي قانوني إلغاء قراري مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٩٤٣ لسنة ١٩٩١) ورقم (١٠٠ لسنة ١٩٩٥).
- أنهى المجلس القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ بعد أن قدمت لجنة النفط والثروات الطبيعية تقريرها بشان التعديلات المقترح إدخالها على مشروع القانون.
- صوت مجلس النواب على مشروعي قانوني إلغاء قانون تصديق عقد تطوير وإنتاج حقل الأحدب النفطي وتصديق جمهورية العراق على تعديل اتفاقية خط أنابيب النفط الخام الموقعة بتاريخ ٢٧-٨-١٩٧٣ بين جمهورية العراق وحكومة جمهورية تركيا.

وتقرر رفع الجلسة إلى يوم الاثنين. 28 /3/2011

بتاريخ ٢٠١١\٣\٢٨ عد مجلس النواب الجلسة السادسة والأربعون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب ، وتلخصت الجلسة بما يلي :

- استضاف المجلس السيد رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي و الوفد المرافق له.
- إلقاء كلمة من قبل السيد رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي
- كلمات للسادة النائب إبراهيم الجعفري عن التحالف الوطني و النائب سلمان ألجميلي عن كتلة العراقية النائب فؤاد معصوم عن ائتلاف الكتل الكردستانية بمناسبة استضافة السيد اردوغان
- أنهى المجلس القراءة الأولى لمشروع قانون حماية الصحفيين والذي يضمن توفير الحماية اللازمة للصحفيين وضمان حقوقهم وعيالهم في حالة الاستشهاد نتيجة عمل إرهابي أو التعرض لإصابة
- أنهى المجلس القراءة الثانية لمقترح قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ الخاص بالمادة 136 ب من اجل حصر صلاحية تقرير براءة المتهم أو إدانته بيد القضاء ولتاكيد استقلاله وضمان دور اكبر في ميدان محاربة الفساد وعملا بمبدأ الفصل بين السلطات.
- أنهى المجلس ،القراءة الأولى لإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل (١٩٠ لسنة ١٩٩٤) و(٤٢٧ لسنة ١٩٩١) و(٢٩٣ لسنة 1992) و(٩٦ لسنة ١٩٩٤)و(٨٠٠ لسنة ١٩٨٩).

وتقرر رفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء.2011\3\29

بتاريخ ٢٠١١\٣\٢٩ عقد مجلس النواب الجلسة السابعة والأربعون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب ، تلخصت الجلسة بما يلي :

- حضور ١٨٣ نائبا
- صوت مجلس النواب بالأغلبية على اعتبار قمع الانتفاضة الشعبانية في آذار عام 1991 من قبل النظام البائد جريمة ضد الإنسانية.
- تلا النائب حسن ألبياتي بيانا استنكر فيه قيام النظام البائد بارتكاب جرائم بشعة في مدينتي التون كوبري وطوز خورماتو وتازة خورماتو وداقوق بحق التركمان ومحاولة طمس الهوية التركمانية في يوم ٢٨ اذار ١٩٩١
- أنهى المجلس القراءة الأولى لمشروع قانون وزارة التربية وذلك من اجل إعادة النظر في الأهداف التربوية لتستوعب المبادئ الجديدة التي جاء بها الدستور المتمثلة بتعزيز الوحدة الوطنية والسماح بفتح مدارس باللغتين العربية والكردية ومن اجل تشجيع المواطنين على دعم العملية التربوية والتعليمية بإشراف الدولة من خلال السماح بمنح إجازات لفتح مدارس ومعاهد أهلية عراقية وأجنبية ولغرض مشاركة منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية والمهنية في تعزيز العملية التربوية وتطويرها.
- أنهى المجلس القراءة الثانية لمقترح قانون ديوان الرقابة المالية

وتقرر رفع الجلسة إلى يوم الخميس ٢٠١١\٣\٣١

بتاريخ ٢٠١١\٣\٣١ عقد مجلس النواب الجلسة الثامنة والأربعون برئاسة السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب ، وتلخص الجلسة بما يلي :

- حضور ١٧٣ نائبا
- أنهى المجلس القراءة الثانية لمشروع قانون (رواتب ومخصصات رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس مجلس الوزراء نوابه والوزراء ووكلاء الوزارات ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمستشارين وأصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمكافآت الشهرية لرئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء مجلس النواب)
- تم التصويت على إدخال موضوع تشكيل لجنة مؤقتة لإزالة آثار الحروب بناءا على مقترح مقدم من النائب عبد السلام المالكي بهدف معالجة آثار اليورانيوم المنضب و انتشار الألغام في البصرة.
- أنهى المجلس القراءة الأولى لمشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية والذي يهدف إلى ضمان استكشاف وتطوير وإنتاج الموارد النفطية والغازية في الحقول والأراضي المخصصة لها بموجب القانون نيابة عن حكومة جمهورية العراق ولزيادة الإنتاج وتطوير المردود الاقتصادي لهذه الفعاليات لصالح الشعب وعلى وفق المعايير الدولية المعترف بها
- أنهى المجلس القراءة الثانية لمقترح قانون المفتشين العموميين
- استنكر النائب عبد ذياب العجيلي في بيان عن ائتلاف العراقية الحادث الإرهابي الذي استهدف مبنى محافظة صلاح الدين مطالبا بتقديم الدعم اللوجستي والمادي والمعنوي لحفظ أرواح أبناء المحافظة وإجراء تحقيق شامل ومستقل ونزيه وعاجل للوصول إلى الجناة
- طلب السيد رئيس المجلس من لجنة الأمن والدفاع بتشكيل لجنة بالاشتراك مع نواب محافظة صلاح الدين تكون برئاسة النائب جواد البولاني للتحقيق بشان الحادث الإرهابي الذي استهدف مبنى مجلس المحافظة وتقديم تقرير لمجلس النواب خلال أسبوعين
- تلا النائب صادق ألركابي بيانا بمناسبة إصدار مجلس قيادة الثورة المنحل في مثل هذا اليوم من عام ١٩٨٠ قراره المشؤوم رقم ٤٦١ والقاضي بإنزال عقوبة الإعدام بجميع المنتمين إلى حزب الدعوة الإسلامية دعا خلاله إلى إصدار التشريعات القاضية بتجريم الانتماء لحزب البعث أو إي جهة سياسية تحمل الفكر النازي والفاشي وتشريع قانون يجرم إي مدافع عن المجرمين
- دانت النائبة مها الدوري في بيان لها قيام القوات الأميركية بانتهاك الحرم الجامعي في جامعتي ذي قار وبغداد ، داعية إلى تظاهرة مليونية في يوم ٩ نيسان المقبل

- استذكر النائب شورش حاجي في بيان ألقاه الأيام المأساوية التي عاشها الكرد إبان العهد البائد قبل عشرين عاما والتي يطلق عليها بالهجرة الجماعية او النزوح الجماعي مشيرا أن تلك الأيام الصعبة لابد أن تحفز جميع مكونات المجتمع للعمل الجماعي الجاد لإنهاء الظلم واستتباب الأمن وتأسيس دولة القانون.